دعوات لفرض عقوبات على الانقلابيين

زعيمة ميانمار.. 4 مواجهات مع العسكر بحثا عن دولة مدنية

مين أونغ هالينج مع أون سان سو تشي

تشهد ميانمار رابع مواجهة مباشرة بين زعيمة حزب "الرابطة الوطنية للديمقراطية" الحاكم، المستشارة أونغ سان سوتشي من جهة، وجيش البلاد من جهة أخرى، في البلاد الواقعة جنوب شرق آسيا.

ومن بين المعتقلين، السياسية الحائزة على جائزة "نوبل"، سوتشي (76 سنة)، التي ساعدت ميانمار على الانتقال الديمقراطي من أجل دولة مدنية، في العقد الأول من القرن الـ21، وقادت البلاد كمستشارة دولة رغم ما لاحقتها من اتهامات باضطهاد أقلية الروهنغيا المسلمة.

في عام 1990 وبعد فوز الحزب الذي أسسته سوتشي "الرابطة الوطنية للديمقراطية" بمعظم أصوات الناخبين، رفض الجيش الاعتراف بالنتائج، وفرض عليها إقامة جبرية استمرت نحو 6 سنوات في الفترة بين (1989 – 1995)، ولم يسمح لها حتى برؤية ولديها أو زوجها.

استيقظ العالم، على وقع انقلاب عسكري في ميانمار أحدث صدمة لدول العالم والمنظمات الحقوقية الدولية التي سارعت إلى إدانة هذا الفعل.

ووفق مراقبين، فإن الانقلاب يبدد آمال أي عودة للديمقراطية لهذا البلد الآسيوي ويعمق من "آلام الشعب الروهنغي المسلم المضطهد بالفعل.

ونفذ قادة الجيش في ميانمار، انقلابا عسكريا واعتقلوا كبار قادة الدولة من بينهم الرئيس وين مينت، وزعيمة حزب "الرابطة الوطنية للديمقراطية" الحاكم أونغ سان سوتشي ومسؤولين آخرين.

وعلى خلفية الانقلاب أطلقت بعض المنظمات الحقوقية دعوات تطالب بفرض عقوبات على جنرالات الجيش المسؤولين عن محاولة الانقلاب "الشنيعة" والذين هم أساسا متهمون بارتكاب أعمال وحشية بحق أقلية الروهنغيا.

وفيما يلي رصد للأناضول بشأن أبرز ردود الأفعال العالمية على الانقلاب الذي يطيح بالديمقراطية "المزعومة" و"الهشة" في ميانمار.

أدانت الخارجية التركية بشدة الانقلاب العسكري في ميانمار وأكدت موقفها المبدئي الرافض لكافة أشكال الانقلابات.

وقالت في بيان: ننتظر إطلاق سراح جميع قادة ميانمار المنتخبين والمدنيين الموقوفين فورا".

أدان الاتحاد الأوروبي "بشدة" الانقلاب العسكري واستيلاء الجيش على السلطة، وطالب بإطلاق سراح المعتقلين.

ودعا رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، في تدوينة عبر وسائل التواصل، الإثنين، جيش ميانمار إلى إطلاق سراح العديد من الأشخاص الذين تم اعتقالهم بشكل غير قانوني.

كذلك، استدعت وزارة الخارجية البريطانية، سفير ميانمار لدى المملكة المتحدة على خلفية الانقلاب العسكري.

وأعربت الخارجية في بيان عن إدانتها للانقلاب وعملية الاعتقال غير القانونية بحق قادة مدنيين، بما فيهم زعيمة حزب "الرابطة الوطنية للديمقراطية" الحاكم، أونغ سان سو تشي.

ودعا رئيس الوزراء، بوريس جونسون إلى احترام تصويت الشعب وإطلاق سراح جميع المعتقلين على الفور.

وأدانت الولايات المتحدة وأستراليا الانقلاب وطالبا قيادة الجيش باطلاق سراح جميع المعتقلين على الفور.

وقال البيت الأبيض: "ما يجري في ميانمار محاولة للالتفاف على نتائج الانتخابات الأخيرة، وهدد أنه في حال لم يتم الافراج الفوري عن القادة المعتقلين، فسيتم اتخاذ إجراءات بحق قادة الانقلاب".

كما أدان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرتش بشدة الانقلاب العسكري، واعتبره ضربة للمسار الديمقراطي، وقال إن نقل جمع صلاحيات ادارة شؤون ميانمار لليد الجيش أمر يبعث على القلق.

القيادة العسكرية تعلن حل الحكومة

أعلنت القيادة العسكرية في ميانمار، حل حكومة البلاد وتوقيف 24 وزيرا مع نوابهم عن العمل، غداة الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش. جاء ذلك في بيان نُشر على قناة "مياوادي" التلفزيونية التي يديرها الجيش. وأوضح البيان أن القيادة العسكرية في البلاد، عيّنت 11 وزيرا لإدارة شؤون البلاد كخطوة أولى.

وأشار إلى أن القيادة العسكرية عينت حاليا وزراء للخزانة والإعلام والخارجية والدفاع وأمن الحدود والداخلية. ونفذ قادة بالجيش انقلابا عسكريا، جرى خلاله اعتقال كبار قادة بالدولة بينهم رئيس البلاد وين مينت، وزعيمة حزب "الرابطة الوطنية للديمقراطية" الحاكم، المستشارة أونغ سان سوتشي.

ويأتي الانقلاب بالتزامن مع أول جلسة مقررة لمجلس النواب المنبثق عن الانتخابات التشريعية الأخيرة، هي الثانية التي تجري منذ انتهاء الحكم العسكري عام 2011.

أردوغان: تركيا بحاجة لدستور جديد في الفترة المقبلة

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن حاجة بلاده لدستور جديد للبلاد، قائلا "إنه يجب أن يكون مدنيا"، وذلك بعد أقل من أربع سنوات من تعديل الدستور السابق لمنحه سلطات كاسحة.

وأضاف بأنه سيناقش هذه المسألة مع حلفاء حزبه القوميين، كما أوضح بأن دستوري الدولة الأخيرين اللذين تم تفعيلهما عامي 1961 و1982 صيغا في أعقاب انقلابات عسكرية، وحان وقت اتخاذ هذه الخطوة، مؤكدا أن أي مسوّدة دستور ستخضع لاستفتاء.

ووافق الأتراك على تعديلات دستورية عام 2017 قادت البلاد للتحول من نظام برلماني إلى نظام رئاسي تنفيذي على الرغم من ردود الفعل العنيفة من جانب أحزاب المعارضة والمنتقدين.

وانتُخب أردوغان رئيسا بموجب النظام الجديد عام 2018 بسلطات تنفيذية كاسحة وصفتها أحزاب المعارضة بأنها "نظام الرجل الواحد".

ودافع حزب "العدالة والتنمية" وحليفه حزب "الحركة القومية" عن النظام بالقول إنه ساهم في سلاسة العمل بأجهزة الدولة.

وقال أردوغان بعد اجتماع للحكومة في أنقرة: "ربما حان الوقت كي تبحث تركيا مرة أخرى وضع دستور جديد.. إذا توصلنا إلى تفاهم مع شريكنا في الائتلاف قد نبدأ الجهود لصياغة دستور جديد في الفترة القادمة". مشيرا إلى أن هذه الجهود ينبغي أن تكون شفافة وتطرح للجمهور.

أردوغان

تأتي تصريحات أردوغان بعد أسابيع من اقتراح لزعيم حزب "الحركة القومية" دولت بهجلي بإجراء تعديلات دستورية لحظر حزب "الشعوب الديمقراطي" الكردي لنزعاته الانفصالية، في خطوة ندد بها الحزب الكردي ووصفها بأنها محاولة لإسكات صوت 6 ملايين مواطن.

إثيوبيا: بناء سد النهضة يجرى «على قدم وساق» كما هو مخطط

أعلنت السلطات الإثيوبية، أمس الثلاثاء، أن أعمال تشييد "سد النهضة" تجرى على قدم وساق كما هو مخطط لها مسبقا.

جاء ذلك في تصريح لوزير المياه والري والطاقة سيليشي بيكيلي، على هامش زيارة لموقع بناء السد لتقييم تقدم عملية البناء، وفق ما أوردته وكالة الأنباء الرسمية.

وقال بيكيلي: "بناء سد النهضة يتم كما هو مخطط له، وحالة البناء جارية على قدم وساق". وأضاف: "دعم الإثيوبيين في الداخل والخارج لسد النهضة في أفضل حالاته".

وتأتي تصريحات الوزير الإثيوبي، غداة تحذير وزير الري السوداني ياسر عباس، من استمرار ما سماه بـ"الإجراءات الأحادية لملء سد النهضة الإثيوبي للعام الثاني".

وقال عباس، في تصريحات متلفزة، إن استمرار ملء سد النهضة دون توقيع اتفاق ثلاثي أو تبادل معلومات بشأنه سيلحق إضرارا بسلامة تشغيل سد الروصيرص السوداني (يطل على النيل الأزرق وقريب من سد النهضة).

بحث عباس مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالخرطوم روبرت فان دوول، "كيفية تحريك" مفاوضات سد "النهضة" المتعثرة منذ سنوات، للوصول إلى حل سلمي مقبول من القاهرة والخرطوم وأديس أبابا.

وأفاد بيان لوزارة الري السودانية، بأن المباحثات تركزت على "شرح سير المفاوضات والمقترحات التي تقدم بها السودان لدفع المحادثات بإعطاء خبراء الاتحاد الإفريقي دورا أكبر"، دون ذكر نتائج تلك المشاورات.

وفي 10 يناير الماضي، أعلنت وزارة الخارجية المصرية، في بيان، فشل الاجتماع مع إثيوبيا في تحقيق أي تقدم حول كيفية استئناف المفاوضات والجوانب الإجرائية ذات الصلة بإدارة العملية التفاوضية.

فيما أعلنت السلطات السودانية، في 18 من الشهر ذاته، بحث "خيارات بديلة" (لم توضحها)؛ بسبب "تعثر" مفاوضات السد، التي تجرى برعاية الاتحاد منذ أشهر، رافضة الملء الثاني للسد في يوليو المقبل دون الوصول لاتفاق. ومنذ نحو 10 سنوات، تخوض الدول الثلاث مفاوضات متعثرة بشأن الاتفاق على قواعد بناء وملء السد، إذ تصر أديس أبابا على استكمال الملء حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق بشأنه مع القاهرة والخرطوم.

فيما تصر مصر والسودان (دولتي المصب) على ضرورة التوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي، لضمان عدم تأثر حصتهما السنوية من مياه نهر النيل، والتي تبلغ للأولى 55.5 مليار متر مكب، والثانية 18.5 مليار متر مكعب.

نافالني يمثل أمام القضاء والشرطة تعتقل أنصاره أمام المحكمة

نفّذت الشرطة الروسية، أمس الثلاثاء، عمليات توقيف قرب المحكمة التي يمثل فيها المعارض أليكسي نافالني الذي يواجه عقوبة السجن لعامين ونصف العام لانتهاكه شروط الرقابة القضائية المفروضة عليه.

وقبل دقائق من بدء الجلسة، أوقفت الشرطة عدة أشخاص، فيما دعا فريق نافالني إلى تظاهرة أمام المحكمة. وقد انتشر رجال الشرطة بكثافة قرب المحكمة. وقالت منظمة "أوفيد إنفو" غير الحكومية، إنه تم توقيف 24 شخصاً على الأقل.

ويمثل نافالني أمام القضاء بتهمة انتهاك شروط الرقابة القضائية المفروضة عليه في قضية تعود إلى العام 2014، وهي جلسة قد تؤدي إلى سجنه لعدة سنوات رغم عزيمة أنصاره الذين ينظمون تظاهرات رفضاً لتوقيفه.

وبعد يومين من الاحتجاجات في كل أنحاء روسيا والتي أسفرت عن عدد قياسي من عمليات التوقيف، دعا أنصار نافالني مرة جديدة إلى التجمع يوم الثلاثاء أمام محكمة موسكو التي ستنظر في مصير المعارض.

وتشير كل الدلائل إلى سجن أليكسي نافالني. فقد أيدت النيابة العامة الروسية، الاثنين، سجن أليكسي نافالني باعتبار طلب سلطات السجون الروسية بحبسه "قانونياً ومبرراً".

وسُجن الناشط المناهض للفساد والمعارض الأبرز للكرملين أليكسي نافالني لدى عودته إلى روسيا في 17 يناير الماضي، بعد فترة نقاهة استمرت لأشهر في ألمانيا عقب عملية تسميم مزعومة اتهم الرئيس فلاديمير بوتين بالوقوف خلفها. وسبب الاعتقال، بحسب السلطات، هو انتهاك شروط عقوبة السجن مع وقف النفاذ لمدة ثلاث سنوات ونصف سنة التي قد تتحول إلى عقوبة بالسجن مع النفاذ بطلب من سلطات السجون.

وبعدما أمضى نافالني جزءا من العقوبة قيد الإقامة الجبرية، يواجه إمكان احتجازه لمدة عامين ونصف العام.

كذلك يواجه المعارض البالغ من العمر 44 عامًا، ملاحقات قضائية بوشرت في حقه قبل تسممه وخلال مكوثه في ألمانيا، وسيحاكم الجمعة بتهمة "التشهير" بمقاتل سابق، وهي تهمة قد تصل عقوبتها إلى السجن خمس سنوات. ويواجه أيضاً اتهامات في تحقيق بالفساد، وهي جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن عشر سنوات.

ومنذ عودته، صعّد القضاء الروسي الإجراءات ضد أليكسي نافالني وحلفائه السياسيين، ووضعوا جميعهم تقريباً رهن الإقامة الجبرية أو سجنوا أو حوكموا خلال الأسابيع الأخيرة.

ويواجه بعضهم عقوبة السجن بتهم انتهاك "المعايير الصحية" السارية في مواجهة فيروس كورونا المستجد عبر تنظيم تظاهرات، فيما يواجه آخرون اتهامات بتحريض قاصرين على المشاركة في تجمعات محظورة.

لكن المعارض تمكن من حشد مؤيديه خلال نهاية أسبوعين متتاليين في تظاهرات حاشدة، خصوصاً في المناطق الروسية التي كانت مهمشة أكثر من موسكو أو سان بطرسبورغ.

الجيش الأرميني ينتهك وقف إطلاق النار مع أذربيجان

أعلنت أذربيجان أمس الثلاثاء، أنّ الجيش الأرميني انتهك وقف إطلاق النار القائم بين البلدين، قرب المنطقة الحدودية.

وبحسب بيان خدمة الحدود الأذربيجانية، وقع انتهاك وقف إطلاق النار عند الساعة 05:00 بالتوقيت المحلي، عندما فتح جنود أرمينيون النار على الجنود الأذربيجانيين قرب قرية "أسكي بره" التابعة لمحافظة غازاه.

وأشار البيان إلى أنّ الجنود الأرمينيين فتحوا النار 20 مرة بواسطة بندقية آلية.

وفي 27 سبتمبر الماضي، أطلق الجيش الأذربيجاني عملية لتحرير أراضيه المحتلة في إقليم "قره باغ"، وذلك عقب هجوم شنه الجيش الأرميني على مناطق مأهولة مدنية.

عون ينفي المطالبة بـ «الثلث المعطل»

نفى مكتب الإعلام في الرئاسة اللبنانية، في بيان، ما تروجه أوساط سياسية وإعلامية بأن يكون رئيس الجمهورية العماد ميشال عون قد طالب بالحصول على الثلث المعطل في الحكومة العتيدة.

وقال البيان "تصرّ أوساط سياسية وإعلامية على الترويج بأن رئيس الجمهورية ميشال عون يطالب بالحصول على الثلث المعطل في الحكومة العتيدة، ما أدى الى تأخير تشكيلها، وذلك على الرغم من البيانات والمواقف التي تؤكد على عدم صحة مثل هذه الادعاءات والتي صدرت عن قصر بعبدا في تواريخ مختلفة، كان آخرها في 22 يناير الماضي".

وأضاف البيان "حيال هذا التمادي في الترويج لمثل هذه الادعاءات، يذكّر مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية مرة جديدة، أن الرئيس عون الذي لم يطالب مطلقاً بالثلث المعطل، حريص في المقابل على ممارسة حقه في تسمية وزراء في الحكومة من ذوي الاختصاص والكفاءة، ويكونون موضع ثقة في الداخل والخارج، وذلك حفاظاً على الشراكة الوطنية من جهة، وعلى مصلحة لبنان العليا من جهة ثانية". يذكر أنه كان قد تم تكليف سعد الحريري، في 22 أكتوبر الماضي، بتشكيل حكومة جديدة، خلفاً لحكومة حسان دياب الذي قدم استقالتها في 10 أغسطس الماضي، على خلفية انفجار 4 أغسطس الماضي الذي هز مرفأ بيروت. وقدم الحريري للرئيس عون في التاسع من ديسمبر الماضي تشكيلة حكومية من 18 وزيراً. وفي المقابل، قدم الرئيس عون لرئيس الحكومة المكلف طرحاً متكاملاً حول التشكيلة الحكومية المقترحة.

إيران تختبر صاروخ «ذو الجناح» المخصص لأغراض بحثية

اختبرت إيران، تجربة إطلاق الصاروخ "ذو الجناح" المخصص لأغراض بحثية.

وأوضح المتحدث باسم وحدة الفضاء الخارجي في وزارة الدفاع الإيرانية أحمد حسيني، في تصريح صحفي، أن حاملة الأقمار الصناعية "ذو الجناح" مزود بمحرك يعمل على الوقود الصلب والسائل.

وأضاف أن الصاروخ قادر على حمل قمر صناعي يزن 220 كغ إلى مدار يبعد 500 كم عن سطح الأرض.

وأشار حسيني إلى أن من أهم إنجازات هذه التجربة الفضائية هو التوصل لاقتناء أقوى محرك يعمل بالوقود الصلب وبقوة دفع تزيد عن 750 طنا.

أفغانستان: مقتل 4 أفراد من الشرطة بهجوم نفذته «طالبان»

قتل 4 أفراد من الشرطة الأفغانية، أمس الثلاثاء، في هجوم نفذته حركة "طالبان" على مخفر في ولاية قندوز شمالي البلاد.

وقال رئيس مجلس الشورى في الولاية محمد يوسف أيوبي، في تصريح صحفي، إن عناصر طالبان شنت هجوما مسلحا على مخفر في مركز الولاية.

وأضاف أن الهجوم أسفر عن مقتل 4 من أفراد الشرطة وإصابة اثنين آخرين، دون مزيد من التفاصيل. وحتى اللحظة لم يصدر أي تصريح عن حركة طالبان حول الهجوم.